اخصر ايضا فاقيم رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستمرا
فيشمل المنفصل مثل اراغب انت عن الفتى فقد ان ينتقض
النقيض منعا بنحو اقائد ابوه زيد فانه يصدق الخبر فانه الجواب
على قاعدة الصفة الواقعة بعد الاستفهام لا مع انه ليس مبتدأ بل هو
جزء الخبر فاد الخبر ليس مجرد قائد بل هو مع فاعله والجواب ان
المتبادر من البعد به الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور
وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام
داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الاتحاف فيكون
التقدير ازيد قائد ابواه واما كون زيد اقائد ابواه فلا يجوز
لكون في صورة الفاعل المغرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
لم يجئ في كلامهم زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو
سلم فالضير لا يدفع الافتقاض لكنه يلزم التزام الكلفات
بلا حاجة اما اولا فلانه جعله مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا والصفة
اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي بحسب المجموع
في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون
اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومحلها خبرا في محل
الاخفاء ويكون هذا كذلك واما اذا لم تجعل مبتدأ بل جملة

على

على التقدير الاول كما في زيد قائد ابوه فيستغني عنه
واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى
واما اذا لم تجعلا بل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى
واما ثالثا فلانه يكون المسند مبتدأ خلافا للاصل حتى قيل
انه مبتدأ اضطرارا بحيث لو وجد لرفعه وجد سوى
الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا
وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض
به لانه كما في الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلافا للاصل كما انه
يكون المسند مبتدأ فيها بالنظر الى الاول اذا جعلت مبتدأ لوجود
الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدها
يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائد الزيدان
واما قائد الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء وما
بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اذ
المطابقة لازمة بينهما وليست ههنا بخلاف مثل اقائم زيد
فانه يجوز فيه الامران ولا اخر لهذا المبتدأ لكونه بحسب الفعل
كذلك للاستفهام والنفي بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر

قال رفع هو المجموع والرفع
جار في زيد سلطانه كما مر
في الافتخار